

Distr.: General
13 March 2007
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية الدورة السادسة

نيويورك، ١٤-٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٧

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

الموضوع الخاص: "الأقاليم، والأراضي، والموارد الطبيعية"

المعلومات الواردة من المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الفريق العامل الدولي المعني بشؤون الشعوب الأصلية

الفريق العامل الدولي المعني بشؤون الشعوب الأصلية ومؤسسة تبتا

موجز

تتألف هذه الوثيقة من فرعين. يتضمن الفرع الأول معلومات قدّمها الفريق العامل الدولي المعني بشؤون الشعوب الأصلية باسم منتدى المنظمات غير الحكومية المعني بكمبوديا، بشأن الحالة المتعلقة بقضايا الأراضي والأقاليم والموارد الطبيعية لمجتمعات الشعوب الأصلية في كمبوديا. ويتضمن ذلك توصيات مقدمة إلى المنتدى الدائم عن كيفية تناول هذه المواضيع. ويتضمن الفرع الثاني موجزا وتوصيات مقدمة من الفريق العامل الدولي المعني بشؤون الشعوب الأصلية ومن مؤسسة تبتا إلى مؤتمر آسيا الإقليمي المعني بالشعوب الأصلية وأراضي مجتمعات الشعوب الأصلية، المعقود في كومبونغ تشام، كمبوديا، في الفترة من ١٤ إلى ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

* E/C.19/2007/1



أولا - معلومات مقدمة من الفريق العامل الدولي المعني بشؤون الشعوب الأصلية

ألف - مقدمة

١ - تشير البحوث التدريبية إلى أن عدد الشعوب الأصلية في كمبوديا يبلغ حوالي ١٩٠ ٠٠٠ نسمة أو ١,٤ في المائة من مجموع السكان. وحدد تعداد سكان كمبوديا لعام ١٩٩٨، ١٧ من الشعوب الأصلية المختلفة. ومقارنة ببحران كمبوديا، في جنوب شرق آسيا، تتمتع كمبوديا بأقل نسبة من الشعوب الأصلية بين سكانها، سواء من الناحية النسبية أو من حيث الأعداد المطلقة. وتشكّل إثنية الخمير أغلبية سكان البلد حيث تبلغ زهاء ٩٠ في المائة من السكان.

باء - التصرف غير القانوني في أراضي مجتمعات الشعوب الأصلية

٢ - بالرغم من القواعد المؤاتية للمجتمعات الأصلية الواردة في قانون الأراضي لعام ٢٠٠١، أدى انعدام التنفيذ والإنفاذ إلى ترك الشعوب الأصلية ضعيفة أمام المصالح التجارية ومصالح الدولة، التي تنجذب بصورة متزايدة صوب استغلال الإمكانيات الاقتصادية للغابات ومناطق المرتفعات التي تستخدمها وتديرها مجتمعات الشعوب الأصلية، بصورة تقليدية.

٣ - ولا يزال تطوير الطرق يؤثر تأثيرا خطيرا في المجتمعات الأصلية. وما برح الاستيلاء على مساحات كبيرة من الأراضي يُشاهد أثناء تعبيد الطريق الذي يربط مقاطعة مُندولكيري بمقاطعة راتاناكيري، ومقاطعة كراتي إلى مقاطعة ستونغ ترنغ. وأدت الأنباء عن اعتزام تطوير الطريق بتمويل من البنك الدولي في مقاطعة بريرا فيهيير، إلى زيادة عمليات استيلاء الغرباء على الأراضي في مجتمعات كوي المحلية.

٤ - وشمل الاتجار في الأراضي أيضا أشخاصا كثيرين من الشعوب الأصلية، أفسدهم مناخ المصلحة الذاتية. ويرتبط أشخاص في الحكومة ارتباطا عميقا بهذه الصفقات غير القانونية للأراضي، باعتبارهم مشترين، وبائعين، أو موافقين، أو سماسرة.

٥ - وقد أحبطت المحاكم وكثير من الأشخاص في الحكومة، محاولات الشعوب الأصلية لمعالجة الاستيلاء على الأراضي. وفي قضية جديدة بالملاحظة في مقاطعة راتاناكيري (في مجتمع آيكاياب المحلي)، أيدت المحكمة الاستيلاء على أراضٍ تخص مجتمع تامبون المحلي.

وهناك مزاعم بشأن ضلوع مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى في صفقة للأراضي من أجل تحويلها إلى مزرعة للمطاط.

٦ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧، أثبتت هذه القضايا في حلقة العمل الوطنية التي حضرها مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان، والحريات الأساسية للشعوب الأصلية. والحالة الآن حرجة وتتطلب اهتماما عاجلا.

جيم - امتيازات الأراضي

٧ - مُنحت امتيازات اقتصادية في مجال الأراضي، من أجل تنمية المزارع، في أراضي المجتمعات الأصلية أو الأراضي التي تستخدمها تلك المجتمعات في مقاطعات كراتي، ستنغ ترنغ، أودار ميانشي، سيم ريب، بريا فيهير، راتانكيري، موندولكيري، وكومبونغ ثوم.

٨ - وتواصل شركة ووجيشان (WUZHISHAN)، الصينية العمل في مزرعة كبيرة للصنوبر في مقاطعة موندولكيري على أراضي تنتمي لمجتمعات بونونغ الأصلية. وقد دعا الممثل الخاص للأمين العام المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا إلى إلغاء امتياز الأراضي هذا، في بيانه المؤرخ ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥. وتواصل شركة صينية أخرى هي شركة (نيو كوزموس) استغلال امتياز سياحي قائم في منطقة مقدسة لشعب سوي في مقاطعة كومبونغ سيبو، بالرغم من المقاومة المحلية.

٩ - وفي كثير من المناطق يقول المسؤولون الحكوميون ورجال الأعمال، لشعوب المجتمعات المحلية، أن أراضيهم ستؤخذ منهم لأغراض امتيازات اجتماعية، وأخرى تتعلق بالأراضي، أو التعدين أو السياحة أو لأسباب أخرى. وثمة مزاعم بأنه يقال لهم إن من الأفضل لهم بيع أراضيهم الآن بدلا من أن تؤخذ منهم في المستقبل دون أن يحصلوا على إيراد مقابل ذلك.

دال - التعدين

١٠ - لا يوفر قانون الأراضي لسنة ٢٠٠١ في كمبوديا سوى القليل من الحماية للشعوب الأصلية أو لا يوفر لها حماية على الإطلاق، فيما يتعلق بامتيازات التعدين. وهذا مدعاة قلق كبير، لا سيما وأنه لم يتم التعجيل بشكل ملحوظ بالفكرة التي مؤداها وجوب أن تكون إقامة صناعات في أراضي الشعوب الأصلية من أجل "المصلحة الوطنية". وبدون أي مراقبة للتعدين، قد تغدو أحكام القانون المتعلقة بأراضي الشعوب الأصلية غير ذات أهمية.

١١ - وفي عام ٢٠٠٦، أعلنت الحكومة أنه يجري منح ١٠٠ ٠٠٠ هكتار من الأراضي لشركة يابانية وأخرى استرالية من أجل استغلال المعادن في شمال شرقي كمبوديا. وحدير

بالذكر أن امتيازات التعدين الحالية في أراضي مجتمعات الشعوب الأصلية في مقاطعتي راتاناكيري، وبريا فيهير، ومقاطعات أخرى قد صدرت دون موافقة مسبقة من جانب الشعوب الأصلية. وقد تباطأ العمل مؤخراً في منجم للحديد في أراضي الشعوب الأصلية، في مقاطعة ستنغ ترنغ. وقد منحت كل هذه الامتيازات دون أي موافقة حرة أو مسبقة أو مستنيرة.

هاء - قضايا الغابات

١٢ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، فرضت حكومة كمبوديا وفقاً لاختيارياً لقطع أشجار الغابات المشمولة بالامتيازات. بيد أنها بدأت، الآن في تخصيص مناطق لقطع الأشجار لشركات تتمتع بحقوق الحصاد السنوي، ويحدث هذا في بعض الحالات في مناطق تستخدمها المجتمعات الأصلية. وقد منحت منطقة قطع سنوية في منطقة مقاطعة راتاناكيري. وقد ووفق على قطع الأشجار دون تشاور كاف مع مجتمعات الشعوب الأصلية، المقيمة في منطقة الغابات المخصصة أو حولها. وتبين من التحقيقات أن هناك حالات خروج كبيرة عن الخطط والمعايير. ففي بعض مناطق مقاطعات كراتي وموندولكيري وبريا فيهير، طافت دوريات من مجتمعات الشعوب الأصلية نفسها في الغابات، عندما ثبت أن الهياكل الرسمية غير فعالة.

واو - تسجيل سندات ملكية الأراضي

١٣ - ويتضمن قانون الأراضي لعام ٢٠٠١، فصلاً عن تسجيل الأراضي المجتمعية لمجتمعات الشعوب الأصلية، وهو يوفر آلية لحماية أراضي مجتمعات الشعوب الأصلية في شكل سندات مجتمعية للملكية الأراضي. على أنه لم يتم حتى الآن منح سندات ملكية من هذا القبيل.

١٤ - وثمة محاولات في إطار سياسة أراضي الشعوب الأصلية التي يجري إعدادها في الوقت الراهن، لوضع حدود على مقدار غابات الأرواح وغابات المقابر المسموح بها في سندات ملكية الأراضي المجتمعية في المستقبل. ومن الجلي أن هذه المحاولات تتعارض مع قانون الأراضي لعام ٢٠٠١، الذي ينص على أن حدود أراضي الشعوب الأصلية هي تلك الحدود التي اتفقت عليها تلك المجتمعات المحلية نفسها.

زاي - سدود الطاقة الكهرومائية

١٥ - جرى الإبلاغ عن مشاكل كبيرة جداً منذ منتصف عام ١٩٩٦ نتيجة لسدود الطاقة الكهرومائية الموجودة على نهر سيسان في فييت نام، الذي يتدفق عبر مقاطعتي راتاناكيري

وستنغ ترنغ في شمال شرق كمبوديا. وكثير من مجتمعات الشعوب المحلية الموجودة على طول هذا النهر هي من الشعوب الأصلية.

١٦ - وبينما تستمر هذه المشاكل، يرحح أن تتفاقم بزيادة السدود التي بدأ إنشاؤها بالفعل، أو يجري التخطيط لإقامتها في فييت نام وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على أنهار سيسان وسريوك وسيكونغ وميكونغ. وتواصل وكالات المانحين الدوليين والمصارف المتعددة الأطراف تقديم الدعم والتثبيت من تشييد تلك السدود، وذلك من خلال تعزيز المشاريع المرتبطة بها من قبيل تشييد خطوط الطاقة، وتمويل دراسات الجدوى.

حاء - توفير الأمن لمجتمعات الشعوب الأصلية في حمايتها لحقوقها

١٧ - مما يدعو إلى زيادة القلق عدد الناشطين من الشعوب الأصلية وغير الأصلية، الذين يتم إلقاء القبض عليهم، وكثيرا ما يكون ذلك بصورة غير قانونية، لمقاومتهم محاولات التصرف في الأراضي والغابات من جانب ذوي الثراء والقوة من الأشخاص والشركات. وتبين الحالات في العديد من المقاطعات كيف كان لذلك دور في التهيب الذي يستهدف أنشطة الشعوب الأصلية الذين لجأوا إلى الاحتجاجات غير المتسمة بالعنف في محاولات لمعالجة قضيتي الغابات والأراضي.

طاء - فهم قضايا الشعوب الأصلية في كمبوديا

١٨ - لا يدرك معظم الشعب الكمبودي عامة حقوق أو ثقافة الشعوب الأصلية. وينطبق القول ذاته على معظم الأشخاص العاملين في وكالات الأمم المتحدة. ويلزم بصورة عاجلة إعداد برامج تنقيفية في الأمم المتحدة وفي المجتمع الكمبودي عامة.

ياء - التوصيات

الأراضي

١٩ - ينبغي أن يحث منتدى الأمم المتحدة الدائم الثاني وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي، والمانحين الثنائيين، على العمل مع حكومة كمبوديا من أجل إنشاء التزام يتناول قضايا الأراضي، وذلك من خلال ما يلي:

- تنفيذ برنامج واضح وموجز للإعلام، يفيد بأن بيع أراضي المجتمعات الأصلية والاتجار فيها يتعارض مع قانون الأراضي لعام ٢٠٠١، وأن الأراضي لن تؤخذ لأغراض الامتيازات، كما لن يعترف بالأراضي التي يتم الحصول عليها من مجتمعات الشعوب الأصلية بعد صدور قانون الأراضي لعام ٢٠٠١.

- إصدار توجيهات وقواعد تتسم بالوضوح لمجالس المجتمعات المحلية بما يفيد أن الموافقة على بيع الأراضي في مناطق الشعوب الأصلية يتعارض مع قانون الأراضي لعام ٢٠٠١.

٢٠ - ينبغي للمنتدى الدائم القيام بتحقيق مستقل في الادعاء بإساءة استخدام حقوق أراضي الشعوب الأصلية من خلال التصرف غير القانوني في الأراضي، وإصدار امتيازات تتعلق بالأراضي والغابات والسياحة والتعدين. وينبغي أن يقرر التحقيق ما يلي:

- إصدار توصيات بشأن الطريقة التي يمكن بها حماية حقوق الشعوب الأصلية بصورة قانونية.
- القدر الذي تكفل به حكومة كمبوديا توافر الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للشعوب الأصلية فيما يتخذ من قرارات، للموافقة على امتيازات الأراضي وتراخيص استكشاف المعادن في الأراضي والغابات التقليدية للشعوب الأصلية.
- دور الدول الأخرى في تشجيع الأنشطة الزراعية والتجارية والصناعات الاستخراجية في شمال شرق كمبوديا دون الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للشعوب الأصلية.
- دور شركات الأنشطة الزراعية والتجارية والصناعات الاستخراجية المتعددة الجنسية في شمال شرق كمبوديا، وما إذا كان قد جرى الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.

قضايا الغابات

٢١ - ينبغي أن يحث المنتدى الدائم البنك الدولي على إنجاز جميع الإجراءات المحددة التي جرى تعريفها في تقرير وتوصيات الإدارة استجابة لتقرير التحقيق الذي قام به فريق التفتيش المؤرخ أيار/مايو ٢٠٠٦ بما في ذلك من أجل سحب جميع امتيازات قطع الأشجار الحالية، وتشجيع بدائل أكثر إنصافاً واستدامة لإدارة الغابات.

سدود الطاقة الكهرومائية

٢٢ - ينبغي أن يعرب المنتدى الدائم عن القلق العميق لحكومة كمبوديا وحكومة فييت نام بشأن تقويض حقوق الشعوب الأصلية نتيجة لسدود الطاقة الكهرومائية. توفير الأمن للشعوب الأصلية فيما يتعلق بحماية حقوقها

٢٣ - ينبغي أن يوصي المؤتمر الدائم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والحكومة الكمبودية بإنشاء آلية للرصد، لكي تبلغ المجتمع الدولي بالمعاملة التي تلقاها الشعوب الأصلية التي تحاول حماية حقوقها في الموارد.

ثانياً - المعلومات الواردة من فريق العمل الدولي المعني بشؤون الشعوب الأصلية ومؤسسة تبتبا

التقرير الموجز والتوصيات الصادرة عن مؤتمر آسيا الإقليمي المعني بالشعوب الأصلية والأراضي المجتمعية

٢٤ - في الفترة من ١٤ إلى ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٦، اجتمع ما مجموعه ٩٥ من ممثلي الشعوب الأصلية من إندونيسيا وبنغلاديش وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والفلبين وفيت نام وكمبوديا وماليزيا وميانمار ونيبال والهند واليابان، للاشتراك في مؤتمر آسيا الإقليمي المعني بالشعوب الأصلية والأراضي المجتمعية المعقود في كمبونغ تشام بكمبوديا. ونظمت المؤتمر مؤسسة ميثاق الشعوب الأصلية في آسيا ومنتدى المنظمات غير الحكومية المعني بكمبوديا، بدعم من الفريق العامل الدولي المعني بشؤون الشعوب الأصلية والمفوضية الأوروبية.

٢٥ - وقد جمع بين المشاركين قلقهم المشترك بشأن عدم الاعتراف بالحقوق المتعلقة بالأراضي المجتمعية في عديد من البلدان الآسيوية، والفقدان السريع للأراضي، وتلاشى أنظمة الحياة والاستخدام والإدارة التقليدية للأراضي المجتمعية، في المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية في أنحاء المنطقة. وترتبط مجتمعات الشعوب الأصلية ارتباطاً قوياً بأراضيها. وليس لتلك العلاقة بالأرض صفة مجتمعية واضحة فحسب، وإنما هي أيضاً ترتبط بالأجيال المتعاقبة، وعلاقتها بالأراضي ذات أبعاد متعددة: اقتصادية واجتماعية وثقافية وروحية. وأشارت مقرررة الأمم المتحدة الخاصة في ورقة العمل (E/CN.4/Sub.2/2001/21) إلى أن التدهور التدريجي للمجتمعات الأصلية يمكن إرجاعه إلى عدم الاعتراف بالعلاقة العميقة التي تربط الشعوب الأصلية بأراضيها، ومناطقها، ومواردها.

ألف - الصورة العامة

٢٦ - تتعرض الشعوب الأصلية في أنحاء آسيا للحرمان من أرضها ومواردها. وقد بدأت تلك العملية خلال الحقبة الاستعمارية، ولكنها استمرت في ظل الأمم المستقلة بعد انتهاء الاستعمار. وقد أدخلت القوة الاستعمارية أنظمة تصنيف الأراضي والمفاهيم القانونية

الأساسية، مثل حق الاستملاك العام، الذي تستولي الدولة بمقتضاه على ملكية مساحات شاسعة من الأراضي، وما زالت تلك الأنظمة موجودة في الدساتير في عديد من الدول الآسيوية. وفي أثناء تلك العملية، أهمل وجود الشعوب الأصلية وحقوقها العرفية في الأراضي وأنظمة إدارتها، وما زالت تلك الحقوق مهملة. وفي الحالات التي جرى فيها الاعتراف قانونيا بالحقوق العرفية، كان تنفيذ القوانين والسياسات المتعلقة بذلك وإنفاذها ضعيفا بصورة عامة، وغالبا ما كانت تعرقه تشريعات متعارضة معه، وفي بعض الأحيان كان معدوما كليا نتيجة لتدخل جهات قوية لها مصالح.

٢٧ - ويوصف الموقف الانتقادي المعارض لتخصيص الدولة والشركات الخاصة للموارد والأراضي على نطاق واسع بأنه مضاد للتنمية وغير وطني، في المعتاد، وغالبا ما واجهت مقاومة الشعوب الأصلية لزع الملكية تحرشا، إن لم يكن قمعا عنيفا، من قوات الأمن التابعة للدولة. ونتيجة لذلك تعتبر بعض مناطق الشعوب الأصلية في جنوب وجنوب شرق آسيا من بين أكثر المناطق عسكرية في العالم.

٢٨ - وتحبذ قوانين وسياسات الدول في آسيا بوضوح الملكية الخاصة للأراضي ومصالح الشركات، عن الملكية المجتمعية للأراضي ورفاه مجتمعات الشعوب الأصلية. وعقب عقود من قطع أشجار غابات الشعوب الأصلية، يتركز استغلال الموارد في أراضي الشعوب الأصلية حاليا على أعمال المناجم والمزارع التجارية واسعة النطاق من أجل إنتاج المطاط وجوز الكاشيو، والكاسافا، وزيت النخيل في جملة أمور. وبينما يعتبر تحديد معالم أراضي المجتمعات الأصلية وتسجيلها - في البلدان التي توجد بها فعلا نصوص قانونية لذلك - عملية طويلة ومعقدة ومكلفة في المعتاد، فإن الحكومات ترحب جدا بإصدار امتيازات لقطع الأشجار، وأعمال التعدين، في مساحة شاسعة تقطنها مجتمعات الشعوب الأصلية. ومع استثناءات قليلة، تواجه محاولات السعي للانتصاف القانوني مصاعب، حيث أن القضاء في بعض البلدان الآسيوية ما زال غير مستقل، أو لأن القضاة لا يراعون الظروف ومتحيزون، أو لأن الإجراءات باهظة التكلفة بالنسبة لمجتمعات الشعوب الأصلية الفقيرة.

باء - التحديات

٢٩ - تواجه مجتمعات الشعوب الأصلية تحديات حمة في دفاعها عن أراضيها ومواردها.

٣٠ - فعلى الجبهة القانونية، ما زال يتعين على الشعوب الأصلية في معظم البلدان الآسيوية أن تكافح من أجل كل من الاعتراف بها كشعوب أصلية، والاعتراف بحقوقها في الأراضي المجتمعية. وهي تواجه عادة قضاء وإدارة للدولة، وجهازا أمنيا، تتسم جميعا بالتحيز والفساد، وغالبا ما تكون متمتعة بحصانة الإفلات من العقاب.

٣١ - وهي تواجه على الجبهة السياسية، قمعا - غالبا ما يكون عنيفا - لمحاولاتها تنظيم نفسها، مع فساد قادتها أو تخويفهم أو التحرش بهم أو حتى قتلهم. ولا يعترف بقوانينهم ومؤسساتهم العرفية، ويشمل ذلك القادة التقليديين والمجالس التقليدية، كما يفرض عليهم نظام الدولة السياسي - الإداري، وبذلك يجري تقويض نظامهم الاجتماعي - السياسي.

٣٢ - وتنعدم إلى حد كبير المعرفة والقدرة والمهارات والموارد المالية اللازمة للمشاركة بصورة فعالة مع النظام السياسي والقضائي للدولة، ولإقامة الشبكات، وحشد الجهود بصورة فعالة دفاعا عن حقوقها، في أغلب مجتمعات الشعوب الأصلية. كما أن كثيرا منها لا يعرف كيف يتعامل مع الشركات الخاصة أو كيف يستخدم الصكوك القانونية الدولية المتاحة.

٣٣ - ويؤدي الافتقار إلى الثقة بالذات، والضغط للاندماج الثقافي، والتعليم المنتمي للتيار العام، وهجرة الشباب، وأنشطة التبشير، وغيرها من القوى الخارجية، إلى ضعف المؤسسات العرفية القائمة وتقسيم المجتمعات والأجيال، وبذلك تتحطم وحدة المجتمعات والشعوب الأصلية.

٣٤ - ومن شأن زيادة الاحتياج إلى النقود والتكامل مع اقتصاد السوق بدون قدرة على استكشاف بدائل ملائمة ثقافيا واجتماعيا وبيئيا في التنمية الاقتصادية، أن يرغم المجتمعات الأصلية على الانخراط في ممارسات غير مستدامة في استخدام الأراضي، وعملية تنمية تسفر عن زيادة الاعتماد الاقتصادي.

جيم - التوصيات

٣٥ - من أجل التغلب على المصاعب المذكورة أعلاه في كفاح الشعوب الأصلية من أجل الاعتراف بحقوقهم في الأراضي والموارد المجتمعية، اعتمد المشاركون في المؤتمر التوصيات التالية المقدمة إلى الأمم المتحدة والهيئات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات الشعوب الأصلية.

(أ) على المستوى المحلي

التمكين

تعزيز ودعم التنظيم الذاتي وتمكين الذات وإقامة الشبكات في مجتمعات الشعوب الأصلية من أجل تبادل الدعم والحماية من خلال ما يلي:

- التوعية بالقوانين والصكوك الدولية القائمة لحقوق الإنسان والشعوب الأصلية.

- تشجيع ودعم المجتمعات الأصلية للاستفادة من النظام القانوني الوطني والصكوك الدولية، من أجل حماية حقوقها.
- التدريب على القيادة.
- التمكين الاقتصادي من خلال تبادل المعارف والتعلم المتبادل.
- وضع خرائط للمجتمعات المحلية بالاستعانة بكبار السن لحل النزاعات على الأراضي.
- تطبيق نهج تراعي الشؤون الجنسانية في جميع الاستراتيجيات الرامية إلى حماية سيطرة الشعوب الأصلية على الأراضي والموارد.

القانون العرفي

- مواصلة اتباع الأنظمة والعادات والممارسات التقليدية، وإعادة الحيوية إليها، ومراجعتها، لجعلها ملائمة للظروف والاحتياجات المتغيرة.
- توثيق القوانين العرفية وأنظمة إدارة الأراضي والمياه للشعوب الأصلية.

(ب) على المستوى الوطني

التوعية

- إشراك وسائط الإعلام وتزويدها بالمعرفة من أجل التوعية المنتظمة والمستمرة للجمهور العام، والحكومات، والمشرعين، والشركات الخاصة، عن قضايا الشعوب الأصلية.
- إشراك المجتمعات بصورة مباشرة في مبادرات التوعية والتعليم فيما يخص قضايا الشعوب الأصلية

القوانين والسياسات وتنفيذها

الترويج والدعوة لما يلي:

- الاعتراف الدستوري والقانوني بالشعوب الأصلية.
- الإصلاح القانوني، وخصوصا فيما يتعلق بالاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية في الأراضي المجتمعية، واستكشاف إمكانيات نماذج قانونية بديلة تتوافق مع القوانين والمؤسسات العرفية للشعوب الأصلية، وتعترف بها.
- جعل القوانين الوطنية مطابقة للقوانين الدولية.

- إنشاء لجان للأراضي تعالج انتهاكات حقوق الشعوب الأصلية في الأراضي، وتسهل إعادة الأراضي التي جرى التصرف فيها وتسوية النزاعات.
 - وضع نصوص قانونية تضمن إدراج ممثلي الشعوب الأصلية في الهيئات السياسية التي تتخذ القرارات، مثل تخصيص مقاعد للشعوب الأصلية في البرلمانات، ومجالس الشيوخ، والجهات التشريعية الأخرى في الدولة.
 - تطبيق سياسات الجهات المانحة فيما يخص الشعوب الأصلية من أجل تحقيق تغييرات في القوانين والسياسات.
 - اعتماد قوانين تنظيم أنشطة المستثمرين وتخفيف الأثر السلبي للتحرير الاقتصادي على مناطق الشعوب الأصلية.
 - الشفافية التامة من جانب الحكومات والشركات فيما يخص المشروعات في مناطق الشعوب الأصلية، بما في ذلك تطبيق مبادئ وآليات "الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة"، ومنها تقديم المعلومات بطريقة ملائمة وفي الوقت المناسب، وطبقاً للقوانين والممارسات العرفية للشعوب الأصلية المعنية.
 - التخلي التام عن سياسات وبرامج التهجير، ومنع المهجرة غير المشروعة إلى مناطق الشعوب الأصلية.
 - توسيع نطاق ولاية اللجان الوطنية لحقوق الإنسان، لمكافحة انتهاكات حقوق الشعوب الأصلية.
- الضغط والدعوة والربط الشبكي**
- تعزيز ودعم ما يلي:
- تكوين وتقوية الشبكات والتحالفات الوطنية القائمة بين المجتمعات الأصلية ومنظماتها من أجل الدعوة وتبادل الدعم والحماية.
 - مشاركة الشعوب الأصلية مع الحكومات لاكتساب المعرفة بشأن الإجراءات والآليات والتكتيكات.
 - إقامة مشروعات رائدة لبيان الإدارة الفعالة للأراضي المجتمعية من أجل الضغط على السلطات.
 - استخدام خطاب المحافظة على البيئة، والقوانين والصكوك المتعلقة به، مثل اتفاقية التنوع البيولوجي، لتعزيز حقوق الشعوب الأصلية في الأراضي والموارد.

- جعل الحكومات والجمهور العام بقدر معرفة الشعوب الأصلية في مجال إدارة الموارد الطبيعية.

(ج) المستوى الدولي

الضغط والدعوة والربط الشبكي

تعزيز ودعم ما يلي:

- استخدام الصكوك الدولية والترويج لحقوق الشعوب الأصلية، وخصوصا الاعتراف بحقوقها في الأراضي المجتمعية.
- إطلاق حملات دولية ومبادرات للربط الشبكي فيما يتعلق بحقوق الشعوب الأصلية في الأراضي.
- تقوية الشبكات والتحالفات القائمة بين منظمات الشعوب الأصلية في آسيا ومنظمات الدعوة وتبادل الدعم والحماية.
- إجراء دراسات وإطلاق حملات بخصوص مبدأ حق الاستملاك العام باعتبار ذلك استمرارا للممارسات الاستعمارية في الدول المستقلة في الوقت الحاضر.
- إطلاق حملات ضد المزارع التجارية واسعة النطاق، وأعمال التعدين، والسدود الضخمة، على أراضي الشعوب الأصلية.
- خطاب بخصوص بدائل التنمية بين الشعوب الأصلية.

القوانين والسياسات وتنفيذها

تعزيز ودعم ما يلي:

- وضع سياسات بخصوص الشعوب الأصلية من قبل الاتحاد الأوروبي، والوكالات التابعة للأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الآسيوي، وتنفيذها تنفيذا صحيحا.
- وضع سياسة مشتركة للهيئات الإنمائية تعطي أولوية للاعتراف بحقوق الأراضي والحقوق في الموارد، وحماية تلك الحقوق، كشرط مسبق لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالنسبة للشعوب الأصلية.